DOI: https://doi.org/10.54809/jkss.vi10.348
گۆڤاری کوردستانیی بۆ لێکۆڵینەوەی ستراتیجیی
Copyright © Open access article with CC BY-NC-ND 4.0

طبيعة العجز التوأم في ظل اقتصاد نفطي حالة العراق (دراسة تحليلية وقياسية)

م.د. هاوژین خسرەو أحمد
قسم الاقتصاد/ كلية الادارة و الاقتصاد- جامعة السليمانية -اقليم كوردستان -العراق
Hawzhen.ahmed@univsul.edu.iq

الملخص
يبحث هذا البحث اختبار طبيعة وصحة نظرية العجز التوأم في الاقتصاد العراقي وفقا للنظريات المفسرة لها، واستخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR) واختبار السببية، وقد تم استخدام بيانات السلاسل الزمنية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) للعجزين مع إضافة أسعار النفط العالمية كمتغير غير محكم، وبينت النتائج التحليلية والقياسية إلى أن نظرية العجز التوأم محققة في الاقتصاد العراقي إلا أنه لا يمكن تفسيرها حسب النظرية الكينزية والريكاردية وذلك بسبب واقع الاقتصاد العراقي الذي يعتمد أكثرية متغيرات اقتصادنا على تغيرات أسعار النفط، كما توصلنا إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين عجز الميزان التجاري وعجز الموازنة العامة وأن تزامن العجزين يعتمد على أسعار النفط بسبب اعتماد الميزان التجاري بشكل شبه تام على الصادرات النفطية وكذلك الحال بالنسبة للموازنة العامة حيث يعتمد على الإيرادات النفطية بشكل أساسي.

الكلمات المفتاحية : عجز الميزان التجاري ، عجز الموازنة العامة ، أسعار النفط العالمية ، الاقتصاد العراقي

Recieved: 5/9/2023
Accepted: 7/10/2023

E-ISSN: 2790525-X
P-ISSN: 27905268

مقدمة

لقد بدأ الاهتمام بظاهرة العجز التوأم ومحاولة إيجاد حلول مناسبة لها في فترة الثمانينيات من القرن الماضي عندما واجه اقتصاد الولايات المتحدة عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري، وتعد طبيعة العلاقة بين العجزين من المواضيع الاقتصادية المهمة والمثيرة للجدل في مختلف الدول، فتحليل العلاقة بين العجزين يظهر الأثر المتبادل بين السياسة المالية والسياسات الاقتصادية الأخرى كالسياسة التجارية والنقدية في اقتصاد أي الدولة. ترتبط السياسات الاقتصادية في العراق بوضعية سوق النفط العالمي بسبب اعتمادها على ريع النفط بشكل شبه تام ، وبسبب التبعية الكاملة للموازنة العامة في العراق لإيرادات النفط وبما أن سلعة النفط سلعة استراتيجية تتأثر بعوامل اقتصادية وسياسية فإن أي تقلبات لأسعار النفط تؤثر بشكل مباشر وكبير جدا على الاقتصاد العراقي بسبب قلة مساهمة مصادر الموارد المالية الأخرى في الموازنة العامة، وكذلك الحال بالنسبة للميزان التجاري الذي يعتمد على سلعة واحدة وهي النفط الخام في حجم الصادرات الكلية لذلك فإن أي تقلبات في أسعار النفط ستؤثر في الصادرات النفطية وتؤدي إلى اختلال الميزان التجاري.

أهمية البحث/

تتجلى أهمية البحث من خلال كونه يسلط الضوء على طبيعة واتجاه العلاقة بين العجز في الموازنة العامة والعجز في الميزان التجاري (العجز التوأم) ومدى تأثير تقلبات أسعار النفط العالمية على العجزين، كما يسلط الضوء علي بعض من المقترحات التي تساهم في معالجة هذا الاختلال والتشوهات التي يعاني منها الاقتصاد العراقي، والتي يمثل تزامن العجزين أحد أهم مظاهرها.

مشكلة البحث/

تبرز مشكلة البحث في الإجابة على التساؤلات التالية:-

١- هل لتقلبات أسعار النفط العالمية تأثير في العجز التوأم في العراق؟

٢- هل هناك علاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري؟ وماهي اتجاه العلاقة السببية بين العجزين؟

٣- أي تحليل نظري هو الأقرب لتحليل طبيعة العجز التوأم في الاقتصاد العراقي ؟

أهداف البحث/ يهدف البحث إلى:-

١- استخدام التحليل القياسي للتأكد من طبيعة العلاقة السببية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري.

٢- قياس أثر تقلبات أسعار النفط العالمية في عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري واستخلاص المضامين الاقتصادية.

٣- تحليل مساهمة الإيرادات النفطية في تمويل الموازنة العامة ومكانة الصادرات النفطية في حجم الصادرات الكلية في الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

فرضية البحث / ينطلق البحث من فرضيات مفادها :-

١- وجود علاقة تبادلية بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في العراق للمدة(٢٠٢١-٢٠٠٣)

٢- هناك علاقة سلبية بين تقلبات أسعار النفط العالمية وعجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣).

الحدود المكانية والزمانية للبحث/

مكانيا: يتضمن الاقتصاد العراقي. زمانيا: البيانات السنوية للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١).

منهجية البحث/

يعتمد البحث على منهجي الاستنباطي والاستقرائي فضلاً عن الأسلوب القياسي لغرض الوصول الى أهداف البحث، من خلال استخدام نموذج الانحدار الذاتي (VAR)، واختبار علاقة السببية بين متغيرات البحث عبر منهجية لجرانجر وباستخدام برنامج (Eviews١٢).

هيكلية البحث/

من أجل تحقيق أهداف البحث والتحقيق من فرضية البحث تم تقسيم البحث إلى ثلاثة مباحث حيث يتناول المبحث الأول الإطار النظري للعجز التوأم فيما يتناول المبحث الثاني تحليل طبيعة العجز التوأم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) كما تناول المبحث الثالث منهجية وتوصيف الأنموذج القياسي، وأخيرا توصل البحث إلى مجموعة من الاستنتاجات والمقترحات.

المبحث الأول / الإطار النظري للعجز التوأم

تعتبر ظاهرة العجز التوأم أو ما يعرف بالعجز المزدوج من بين المشاكل التي تعاني منها أغلب الدول ويعرف العجز التوأم بأنه الحالة التي يعاني منها الاقتصاد من عجز الموازنة العامة والميزان التجاري، وظهر العديد من المناهج التي تناولت ظاهرة العجز التوأم . ولكن يسود الفكر الاقتصادي منهجين يفسران هذه الظاهرة وهي النظرية الكينزية ونظرية التكافؤ الريكاردي بالإضافة إلى الحالة الخاصة بالدول النفطية (بوعالق ، آيت يحي ، ٢٠٢٣، الصفحات ١٨٨-١٨٩) .

أولا/ المنهج الكينزي :

وفقا للمنهج الكينزي ، هناك علاقة مباشرة بين عجز الموازنة وعجز الميزان التجاري ويحدد اتجاه هذه العلاقة من عجز الموازنة باتجاه العجز الميزان التجاري، أي أن عجز الموازنة هو الذي يحدث عجزا في الميزان التجاري وهذا ما يسمى بتوأمة العجزين (ALAKBAROV&ŞAŞMAZ,٢٠٢٠,p. ٤٩٦-٤٩٧).

وتفسير هذه الفرضية من خلال آليتين رئيسيتين:

١- تأثير عجز الموازنة على الدخل:- يزداد الدخل المتاح نتيجة زيادة عجز الموازنة سواء بزيادة الإنفاق الحكومي أو تخفيض الإيرادات الضريبة الذي بدوره يؤدى إلى زيادة الاستثمار الخاص وزيادة الدخل القومي ويولد الارتفاع في الطلب الكلي، ويتجه هذا الارتفاع إلى تحفيز الطلب على الاستيرادات ويؤدى إلى تفاقم الميزان التجاري ويتسبب العجز فيه (أمين، ٢٠١٨، صفحة ٢٥٥) .

٢- تأثير عجز الموازنة في سعر الفائدة: إن زيادة عجز الموازنة تمارس ضغطاً على أسعار الفائدة في اتجاه الارتفاع (أحمد، ٢٠١٩، صفحة ٣٩٦) . إن زيادة عجز الموازنة نتيجة زيادة النفقات العامة يؤدي إلى انخفاض مستوى الادخار القومي ستقلل المدخرات وترفع معدل سعر الفائدة (موساوي، ٢٠١٦، صفحة ٢٢٢) . مما يترتب عليه تدفق رأس المال الأجنبي إلى الداخل وارتفاع في قيمة العملة الوطنية (في ظل نظام سعر صرف مرن) مما يجعل الاستيرادات أرخص وأقل كلفة للمواطنين وعليه سيزداد حجم الاستيرادات، ويصبح سعر الصادرات مرتفعة وأقل

جـــــذباً للأجـــانب فتنخفـــــض الصـــادرات(Sakyi & Opoku, ٢٠١٦, p. ٧) . نتيجـة زيـادة الاسـتيرادات وانخفـاض الصـادرات يسـبب عجـزا في الميـزان التجـاري ويعـاني الاقتصـاد مـن توأمـة العجزيـن عجـز الموازنـة وعجـز الميـزان التجـاري (جديتـاوي ، طراونـة، ٢٠١٥، صفحـة٢) .

ثانياً / نظرية التكافؤ الريكاردي

تنـص هـذه نظريـة عـلى عـدم وجـود علاقـة بـين العجـز في الموازنـة وعجـز الميـزان التجـاري ويرفـض مفهـوم العجـز التـوأم (Mehta& Mallikarjun, ٢٠٢٣, p. ١-١٧). ويفـسر ذلـك أن توسـع عجـز الموازنـة العامـة نتيجـة تقليـص الضرائـب ذات إجـراء مؤقـت، والـذي يحـدث هـو تأجيـل توقيـت تحصيـل الضرائـب مـن المـدة الحاليـة إلى فـترات المسـتقبلية (Akbaş&Lebe, ٢٠١٦, p. ١-٢). مـما يعكـس زيـادة في المدخـرات الخاصـة والتـي سـوف تغطـي الانخفـاض في المدخـرات الحكوميـة بشـكل متكافـئ وبالتـالي لاتوجـد حاجـة إلى تدفـق رأس المـال الأجنبـي (السـيد، ٢٠٢٢، صفحـة ١١٤) . وتشـير هـذه الفرضيـة إلى أن زيـادة عجـز الموازنـة نتيجـة الانخفـاض الضريبـي لا تؤثـر في الميـزان التجـاري وبالتـالي أن عجـز الموازنـة ليـس لـه تأثـير في عجـز الميـزان التجـاري وكلا العجزيـن مسـتقلين عـن بعضهـما البعـض (جـار النبـي ضحيـة ، حامـد، ٢٠٢٣، صفحـة٥٠).

ثالثا/ العجز التوأم في الاقتصاد النفطي

تتصـف الاقتصـادات النفطيـة بسـمات محـددة تعكـس طبيعـة العلاقـة بـين عجـز الموازنـة وعجـز الميـزان التجـاري بحيـث تجعـل نظريـة منهـج الكينـزي أو منهـج الريـكاردي لا يعمـل في كثـير مـن دول ذات اقتصـاد الريعـي، ومـن أهـم الخصائـص التـي تتميـز بهـا هـذه الـدول فيـما يخـص عجـز التـوأم مايـأتي :-

١- أن عجـز الموازنـة في الاقتصاديـات النفطيـة لاينتـج عـن تخفيـض الضرائـب وأنمـا ينجـم عـن ارتفـاع النفقـات العامـة وعـدم القـدرة عـلى تخفيـض هـذه النفقـات، أمـا عـن الإيـرادات العامـة فـإن عوائـد النفـط يشـكل جـزءاً كبـيراً منهـا.

٢- أن النفقـات الحكوميـة تعـد واحـداً مـن أهـم المحـركات للنشـاط الاقتصـادي في الـدول النفطيـة ومكونـاً مهـماً في الطلـب المحـلي حيـث إن زيـادة النفقـات الحكوميـة يـؤدي بالـضرورة إلى عجـز الموازنـة العامـة وبـدوره يـؤدي إلى ارتفـاع دخـل غـير النفطـي عـبر آليـة المضاعـف، وزيـادة الطلـب في ظـل عـدم مرونـة الإنتـاج سـيؤدي إلى ارتفـاع الاسـتيرادات و مـن ثـم يـؤدي إلى عجـز الميـزان التجـاري (ضيـف ، وعيـل، ٢٠٢٠، صفحـة ٥٠) .

٣- أن مبـدأ التكافـؤ الريـكاردي القائـم عـلى تقليـص الضرائـب لا يجـد قبـولا في البلـدان النفطيـة بسـبب محدوديـة دور الضرائـب كمتغـير مـن متغـيرات السياسـة الماليـة في هـذه البلـدان.

٤- أكثريـة البلـدان النفطيـة هـي دول ناميـة وغـير منفتحـة عـلى العـالم الخارجـي لذلـك أن المتغـيرات النقديـة كسـعر الفائـدة وأسـعار الـصرف لا تقـوم بالـدور الـذي تؤديـه تلـك المتغـيرات في الاقتصاديـات مفتوحـة، لـذا إن المتغـيرات النقدية في البلـدان المشـار إليها لا تـؤدي دور المـرسـوم لها في إطـــار المقتـرح الكينـــزي (الجنابي، ٢٠١٢، صفحة ٦) .

المبحث الثاني / تحليل طبيعة العجز التوأم في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

قبـل البـدء بتحليـل عجـز الموازنـة العامـة وعجـز الميـزان التجـاري (العجـز التـوأم) في العـراق للمـدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) لا بـد مـن أن نقـوم أولا بتحليـل كل متغـير عـلى حـدة.

١- تحليل طبيعة الموازنة العامة في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

تعـد الموازنـة العامـة الأداة الرئيسـية للماليـة العامـة للدولـة في العـصر الحديـث ، بوصفهـا الأداة الاقتصاديـة التـي تجسـد فلسـفة تلـك الدولـة وأولوياتهـا وأهدافهـا السياسـية والاقتصاديـة والإداريـة والاجتماعيـة (البنـك المركـزي العراقـي، ٢٠٢١،

صفحة ٤٤) . وتعرف الموازنة العامة بأنها «خطة تتضمن تقديرا لنفقات الدولة وإيراداتها خلال مدة قادمة غالبا ما تكون سنة واحدة ويتم هذا التقدير في ضوء الأهداف التي تسعى إليها السلطة السياسية» (والي ، كاظم، ٢٠٢٠، صفحة ١١٧). وإن حالة الموازنة إما أن تكون في حالة الفائض أو في حالة العجز حيث تكون الموازنة في حالة الفائض عندما تكون الإيرادات أكبر من النفقات ويمثل برصيد موجب والعكس صحيح في حالة العجز يمثل برصيد سالب ، ومن أصعب التحديات التي تواجه البلدان هي الاعتماد على مصدر واحد لتمويل موازنتها وخاصةً على النفط كمصدر رئيسي للإيرادات العامة والذي سينعكس على تخطيط الموازنة والسياسات الاقتصاد الكلي لأن الإيرادات النفطية غير مستقرة وتتحدد بعوامل خارجية تؤثر في أسعار النفط ويعرف سعر النفط «بأنه قيمة نقدية أو صورة نقدية لبرميل نفط خام مقاس بالدولار الأمريكي المكون من ٤٢ غالونا في مكان وزمان محددين « (صالح، ٢٠١٧، صفحة ٩٧).

يعد الاقتصاد العراقي اقتصاداً قائماً على النفط حيث يشكل إيرادات النفط الممول الرئيسي للموازنة العامة والعملة الصعبة ، حيث تساهم نسبة إيرادات النفط من إيرادات الكلية بما يزيد عن (٩٢,٤٪) كمتوسط خلال سنوات البحث الأمر الذي سينعكس كمخاطر للاقتصادنا.

الجدول (١)

الموازنة العامة العراقية (مليون دولار)

السنوات	الإيرادات الكلية	الإيرادات النفطية	نسبة الإيرادات النفطية إلى الإيرادات الكلية %	النفقات العامة	العجز أو الفائض في الموازنة العامة	أسعار النفط العالمية
٢٠٠٣	2341.314315	2086.856852	89.1	4703.005604	-2361.691289	28.2
٢٠٠٤	22699751.55	22455060.56	98.9	22104260.84	595490.7089	36
٢٠٠٥	27515550.27	26820699.05	97.4	20635309.1	6880241.168	50.6
٢٠٠٦	31061821.69	30268662.37	97.4	21362911.86	9698909.831	61
٢٠٠٧	36766623.9	35574722.71	96.7	26729198.41	10037425.5	69.1
٢٠٠٨	59588078.79	58777611.9	98.6	49793273.26	9794805.532	88.8
٢٠٠٩	40267.17949	37016.41026	91.9	44929.05983	-4661.880342	58.9
٢٠١٠	50772766.67	48824736.75	96.1	55001695.73	-4228929.06	77.4
٢٠١١	92997.4359	91684.61538	98.5	67314.52991	25682.90598	107.4
٢٠١٢	102759.0051	99997.4271	97.3	90171.52659	12587.47856	109.4
٢٠١٣	97512.86449	94935.9271	97.3	102168.0961	-4655.231561	105.8
٢٠١٤	74450.60839	73371.00494	98.5	84626.60626	-10175.99787	96.2
٢٠١٥	53304.17001	41148.85325	77.1	56453.48837	-3149.318364	49.4
٢٠١٦	42673.96078	34719.26275	81.3	52601.88235	-9927.921569	40.7
٢٠١٧	61475.27822	51700.70898	84.1	60008.02862	1467.249603	52.4
٢٠١٨	88147.06369	79089.99173	89.7	66892.55583	21254.50786	69.7
٢٠١٩	89938.96321	82956.77258	92.2	93414.38127	-3475.41806	64
٢٠٢٠	51215.31605	44123.58185	86.1	61655.10535	-10439.7893	41.4
٢٠٢١	75228.62069	65703.65517	87.3	70930.82759	4297.793103	68.3

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

١-البنـك المركـزي العراقي،التقاريـر السـنوية لسـنوات مختلفـة (٢٠٠٣-٢٠٢١) و وزارة التخطيـط والتعـاون ،الجهـاز المركـزي للإحصـاء لسـنوات متفرقـة.

٢-htm.٤٠/https://www.opec.org/opec_web/en/data_graphs

مـن خـلال بينـات الجـدول (١) الـذي يعطينـا بيانـات عـن حالـة الموازنـة العامـة ومكوناتهـا والتـي نجـد فيهـا أن الموازنـة العامـة سـجلت حالـة عجـز بمقـدار (-٢٣٦١,٦) مليـون دولار في عـام ٢٠٠٣، وذلـك بسـبب تغـير نظـام سـياسي في بلـد وحـرب ودمـار مـا لاقـاه العـراق. وبعـد عـام ٢٠٠٣ سـجلت الموازنـة العامـة حالـة مـن الفائـض طـول المـدة الممتـدة مـن ٢٠٠٤ إلى عـام ٢٠٠٨ وذلـك بسـبب رفـع العقوبـات الدوليـة بإضافـة إلى الانفتـاح الاقتصـادي وزيـادة تصديـر النفـط وارتفـاع أسـعار النفـط مـن (٢٨,٢) دولارا/ للبرميـل في عـام ٢٠٠٣ إلى (٨٨,٨) دولارا/ للبرميـل في عـام ٢٠٠٨، بسـبب زيـادة الطلـب العالمـي عـلى النفـط، كـما نـرى في الجـدول أن في هـذه الفـترة زادت نسـبة مسـاهمة الإيـرادات النفطيـة مـن الإيـرادات العامـة حيـث بلغـت (٩٨,٦ ٪) في عـام ٢٠٠٨ مقارنـة بعـام ٢٠٠٣ التـي بلغـت (٨٩,١ ٪) ، إن هـذه الزيـادة المطلقـة مـن مشـاركة الإيـرادات النفطيـة في الإيـرادات العامـة دليـل عـلى تشـوه هيـكل الإيـرادات العامـة في العـراق كـما سـتنعكس زيـادة الإيـرادات بصـورة مبـاشرة في زيـادة النفقـات العامـة بصـورة متذبذبـة ومترابطـة وهـذا يـدل عـلى توظيـف زيـادة الإيـرادات في زيـادة الهيـكل الإنفاقـي للدولـة. إمـا في عـام ٢٠٠٩،٢٠١٠، فقـد سـجلت الموازنـة العامـة عجـزا بمقـدار (-٤٦٦١,٨)(-٤٢٢٨٩٢٩,٠٦) مليـون دولار عـلى التـوالي وذلـك نتيجـة انخفـاض الطلـب عـلى النفـط الخـام والركـود الاقتصـادي العالمـي واسـتمرار آثـار الأزمـة خـلال عـام ٢٠١٠ التـي أدت إلى تراجـع الإيـرادات النفـط التـي تمـول الإيـرادات العامـة في اقتصادنـا ، أمـا في مـدة ٢٠١١-٢٠١٢ فقـد ارتفعـت أسـعار النفـط العالميـة حيـث بلغـت (١٠٧,٤) دولارا/ للبرميـل ومـع اسـتمرار ارتفـاع أسـعار النفـط إلى أن وصـل (١٠٩,٤) دولارا/ للبرميـل في عـام ٢٠١٢ وانعكـس هـذا الارتفـاع عـلى الموازنـة العامـة حيـث سـجلت حالـة مـن الفائـض بمقـدار (٢٥٦٨٢,٩)، (١٢٥٨٧,٤) للأعـوام ٢٠١١،٢٠١٢، عـلى التـوالي. أمـا في المـدة اللاحقـة (٢٠١٣-٢٠١٦) فـإن الصدمـة المزدوجـة المتمثلـة بالركـود الاقتصـادي وانخفـاض أسـعار النفـط العالميـة نتيجـة اسـتخراج النفـط الصخـري وتـردي الأوضـاع الأمنيـة في العـراق نتيجـة سـيطرت الدولـة الإسـلامية (داعـش) عـلى جـزء مهـم مـن العـراق أدى إلى اختـلال الموازنـة العامـة وحصـول حالـة عجـز فيهـا، وبعـد أن أرتفـع أسـعار النفـط العالميـة في عامـي ٢٠١٧،٢٠١٨ سـجلت الموازنـة حالـة مـن الفائـض ثـم سـجلت الموازنـة العامـة حالـة مـن العجـز خـلال عامـي ٢٠١٩،٢٠٢٠ وذلـك بسـبب تـردي الأوضـاع السياسـية والاحتجاجـات الشـعبية وانخفـاض أسـعار النفـط العالميـة وتفـشي جائحـة كوفيـد - ١٩، ثـم تحسـنت أسـعار النفـط العالميـة في عـام ٢٠٢١، وسـجلت الموازنـة العامـة حالـة مـن الفائـض نتيجـة تعـافي الاقتصـاد مـن تبعيـات جائحـة كوفيـد - ١٩.

نسـتنتج مـما سـبق بـأن حسـاب الموازنـة العامـة بعجـز أو فائـض يعتمـد عـلى الأسـعار العالميـة وذلـك بسـبب اعتـماد الإقتصـاد العراقـي عـلى النفـط بشـكل شـبه تـام كمصـدر رئيـسي للإيـرادات العامـة ولتمويـل الموازنـة العامـة الأمـر الـذي أدت إلى تراجـع أهميـة الإيـرادات الأخـرى ولا سـيما الضرائـب، وأن اقتصادنـا يتأثـر تأثـيرا كبـيرا بتقلبـات أسـعار النفـط العالميـة مـما يعنـي تبعيتـه للخـارج مـن جانـب وهشاشـة الاقتصـاد العراقـي وعـدم إمكانيـة مواجهـة المخاطـر الخارجيـة التـي مـن الممكـن أن يتعـرض لهـا القطـاع النفطـي مـن الجانـب الآخـر.

٢- تحليل طبيعة الميزان التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١)

يعـد الميـزان التجـاري واحـدا مـن أهـم المـؤشرات الاقتصاديـة المهمـة التـي تحـدد قـوة الاقتصـاد، ويعـرف الميـزان التجاري بأنـه فـرق بـين القيمـة الإجماليـة للصـادرات والقيمـة الإجماليـة لـواردات بلـد مـا خـلال فـترة زمنيـة ، ويكـون في حالـة الفائـض إذ زادت قيمـة الصـادرات عـن الـواردات والعكـس صحيـح في حالـة العجـز (Rath, et al ,٢٠٢٠,p.٣٣٩-٤١٨) .

الجدول (٢)

الميزان التجاري العراقي (٢٠٠٣-٢٠٢١) (مليون دولار)

السنوات	الاستيرادات الكلية	الصادرات الكلية	الصادرات النفطية	نسبة الصادرات النفطية إلى الصادرات الكلية	الفائض أو العجز في الميزان التجاري
٢٠٠٣	9935.5	9711.1	8348.8	85.9	-224.4
٢٠٠٤	21302.3	17810	17455.7	98.0	-3492.3
٢٠٠٥	23532	23697	23199.4	97.9	165
٢٠٠٦	22009	30529	29700	97.2	8520
٢٠٠٧	19556	39587	37847	95.6	20031
٢٠٠٨	35012	63726	61883	97.1	28714
٢٠٠٩	41512	39430	38964	98.8	-2082
٢٠١٠	43915	51764	51453	99.3	7849
٢٠١١	47803	79681	79407	99.6	31878
٢٠١٢	59006	94209	93778	99.5	35203
٢٠١٣	63320	90587	89833	99.1	27267
٢٠١٤	58602	85370	84651	99.1	26768
٢٠١٥	47467	51338	50867	99.0	3871
٢٠١٦	34,208	41298	40975	99.2	7090
٢٠١٧	37866	57559	57489	99.8	19693
٢٠١٨	45736	86360	86259	99.8	40624
٢٠١٩	58138	81585	81412	99.7	23447
٢٠٢٠	48150	46829	46692	99.7	-1321
٢٠٢١	40736	72822	72603	99.6	32086

المصدر من اعداد الباحث بالاعتماد على :

١- البنك المركزي العراقي،التقارير السنوية لسنوات مختلفة (٢٠٠٣-٢٠٢١) و وزارة التخطيط والتعاون ،الجهاز المركزي للإحصاء لسنوات متفرقة.

من خلال الجدول (٢) يلاحظ أن العراق حقق عجزا تجاريا في عام ٢٠٠٣ بمقدار(- ٢٢٤,٤) مليون دولار وذلك بسبب الأوضاع الأمنية غير المستقرة التي مرت بها العراق وانخفاض نسبة الصادرات النفطية من إجمالي الصادرات التي بلغت (٨٥,٩ ٪) وهي أدنى مساهمة للصادرات النفطية من إجمالي الصادرات طيلة مدة البحث، واستمر العجز في الميزان التجاري حتى عام ٢٠٠٤ حيث بلغت(- ٣٤٩٢,٣) مليون دولار ، وذلك بسبب رفع الحظر الاقتصادي المفروض على العراق وتحرير التجارة أدت إلى زيادة الاستيرادات بنسبة (١١٤,٤ ٪) مقارنة بعام ٢٠٠٣ وبعد ذلك سجل الميزان التجاري حالة من الفائض للأعوام ٢٠٠٥، ٢٠٠٦ ، ٢٠٠٧ ، ٢٠٠٨ ، حيث حقق فائضاً بمقدار (١٦٥، ٨٥٢٠ ، ٢٠٠٣١ ، ٢٨٧١٤) على التوالي والسبب في ذلك يعود إلى ارتفاع أسعار النفط العالمية والزيادة تصديرية للنفط و أعفاء ٨٠٪من ديون العراق الخارجية ، ثم سجل الميزان التجاري حالة من العجز في عام ٢٠٠٩ وذلك بسبب الأزمة المالية العالمية وانخفاض صادرات النفط بنسبة (٣٧٪) مقارنة بعام ٢٠٠٨ ، ومنذ مدة (٢٠١٠-٢٠٢١) سجلت الميزان التجاري حالة من التذبذب من الفائض باستثناء عام ٢٠٢٠ التي سجلت الميزان

التجاري حالة من العجز وذلك بسبب انخفاض أسعار النفط العالمية من جانب وتفشي جائحة كوفيد - ١٩ وإجراءات المتخذة لمواجهتها من جانب الأخرى.

نستنتج أن العراق حقق فائضا في الميزان التجاري بمعدل (١٦١٠٩) مليون دولار طول مدة البحث ولكن هذا الفائض لا يعود إلى التنويع وقوة القاعدة الإنتاجية غير النفطية بل أنما يعود إلى ارتفاع أسعار النفط وصادراته كما أن صادرات النفط يشكل نسبة (٩٨,١ ٪) من الصادرات الكلية طيلة مدة البحث ، وهذا يدل على هيمنة القطاع النفطي على الصادرات الكلية في الميزان التجاري واختلال كبير في مفاصل الصادرات ، كما تعد سلعة النفط أكثر السلع المعرضة للتقلبات بظروف الأسواق العالمية ، ويعد العراق حالة مثالية من بين الدول النفطية الأخرى من حيث اعتمادها على صادرات قطاع النفطي .

٣- تحليل العجز التوأم(عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري) في العراق للمدة (٢٠٠٣ - ٢٠٢١).

يبين لنا الجدول (١ و ٢) حالات الفائض أو العجز بين الموازنة العامة والميزان التجاري ، كما نري أن حالة العجزين أو الفائضين يعتمد على قطاع النفط وأسعارها في السوق العالمية وذلك بسبب أعتماد اقتصادنا على ريع النفط بشكل شبه كامل ، ويعتمد تمويل الموازنة العامة على الإيرادات النفطية من جانب ويعتمد الميزان التجاري بشكل مباشر على الصادرات النفطية من جانب الأخرى، ومن هنا تنشأ ارتباط قوي بين الصادرات والإيرادات . ويمكن تحليل العلاقة بين العجزين أو الفائضين بأن ارتفاع عجز الموازنة بسبب زيادة الإنفاق والتي بدورها يؤدي إلى زيادة الدخل المحلي الغير النفطي عبر آلية المضاعف وبالتالي زيادة الاستيرادات نتيجة عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في العراق تنتج حالة من العجز الميزان التجاري وبافتراض ثبات الصادرات ، وسيحدث حالة العكس عند تخفيض الإنفاق الحكومي وهذا يعني وجود علاقة طردية من عجز الموازنة باتجاه الميزان التجاري وبالتالي فإن عجز الموازنة العامة يسبب عجزا في الميزان التجاري . وإن وجود ارتباط بين إيرادات النفط وصادراته فإن زيادة قيمة الصادرات نتيجة ارتفاع أسعار النفط أو غيرها سيؤدي إلى فائض في الميزان التجاري وهذا بدوره يؤدي إلى فائض في الموازنة العامة نتيجة زيادة قيمة الصادرات التي تعني زيادة إيرادات الدولة مع افتراض ثبات الإنفاق الحكومي والاستيرادات، ويحدث العكس في حالة انخفاض قيمة الصادرات، أي أن التغيرات في الميزان التجاري ستؤدي إلى تغيرات إيجابية في الموازنة العامة وبنفس الاتجاه، وهذا يعني وجود علاقة تبادلية مزدوجة بين العجزين. كما نرى أن دور الإيرادات الضريبية ضعيفة جدا في هيكل الإيرادات العامة فإن أي عجز في الموازنة لاينتج عن تخفيض الضرائب وهذا يعني أن فرضية التكافؤ الريكاردي لا يعمل في العراق لأن نسبتها قليلة جدا كما أن سعر الصرف يحدد إداريا وبسبب طبيعة ريعية اقتصادنا فإن عرض النقد يتبع إيرادات النفط وسلوك إنفاق الحكومي، كما يتسم هيكل أسعار الفائدة بالجمود والثبات وعدم الإمكانية في تحفز الاستثمار، وهذا يعني أن بعض المتغيرات المالية والنقدية ليس له تأثير في العلاقة بين العجزين.

المبحث الثالث / قياس العلاقة بين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري

بناء على ما تم شرحه في الجانب النظري والتحليلي في البحث وبالاعتماد على النظرية الاقتصادية ، تم بناء نموذج قياسي لأجل معرفة طبيعة العجز التوأم (الموازنة العامة والميزان التجاري) في العراق للمدة (٢٠٢١-٢٠٠٣) وإدراج أسعار النفط العالمية من أجل تحسين كفاءة النموذج القياسي ، بالاعتماد على مجموعة من الأدوات الإحصائية والتقنيات القياسية والمتمثلة في ، استقرارية السلاسل الزمنية، اختبار التكامل المشترك،نموذج الانحدار الذاتي ،اختبار السببية.وتم استخدام برنامج (EViews١٢) لتقدير العلاقة القياسية وبناء على ذلك يوصف النموذج كالآتي:-

١.توصيف متغيرات البحث :

سيتم في هذه الدراسة الاعتماد على المتغيرات التالية كما نرى في الجدول (٣)

الجدول (٣)

تعريف المتغيرات المستخدمة في البحث

المتغيرات	توصيف متغيرات النموذج
TD	العجز في الميزان التجاري
Bp	العجز فى الموازنة
Po	أسعار النفط العالمية

١.نتائج التحليل القياسي :-

الثبات والاستقرار (Stationary test /Unit root test)

هناك العديد من الطرق المستخدمة في اختبار السلاسل الزمنية، وقد تم الاعتماد على اختبار جذور الوحدة، حيث يفيد هذا الاختبار أن السلسلة مستقرة في حالة عدم وجود جذور الوحدة في السلسلة الزمنية للتغير، وغير مستقرة باحتوائها اتجاه عام أو جذور الوحدة،وبالاعتماد على الاختبار حصلنا على النتائج التالية:-

جدول (٤)

نتيجة اختبار جذر الوحدة لجميع المتغيرات الداخلة في النموذج

	ADF : Augmented Dickey-Fuller			
	Level (المستوى)		1st Difference (الجذور الوحدة)	
Variables	Intercept	Trend	Intercept	Trend
TD	**0.0176	*0.0029	* 0.0061	* 0.0098
Bp	0.4488	**0.0463	* 0.0018	* 0.0003
Po	0.2037	0.5125	** 0.0218	***0.0799
مستوى المعنوية عند (١٪ *) و(٥٪ **) و(١٠٪ ***) على التوالي.				
المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2,1) للمد (2003-2021) وباستخدام برنامج E-views 12.				

يظهر أن جميع المتغيرات (الميزان التجاري والموازنة العامة وأسعار النفط العالمية) ثابتة ومستقرة في الفرق الأول (التقاطع والتقاطع مع الاتجاه/ Intercept - Trend) عند مستوى المعنوية (١٪، ٥٪ ، ١٠٪) على التوالي . وبهذا يسمح بإجراء عملية التكامل المشترك بين متغيرات النموذج.

ب- التكامل والتكامل المشترك (Co -Integration Analysis)

يعدّ هذا اختباراً من الاختبارات المهمة لبيان وجود العلاقة على المدى الطويل بين متغيرات البحث، وحتى يسمح بإجراء تقدير النموذج من الضروري على الأقل وجود علاقة واحدة بين واحد من المتغيرات المستقلة والمتغير التابع، وتتبين نتائج هذا الاختبار من خلال الجدول (٥).

الجدول (٥)

نتائج اختبار(Johnsen) لبيان التكامل المشترك بين متغيرات النموذج

النموذج	TraceStatistic	Critical value 0.05	**Prob
الميزان التجاري	56.47910	35.01090	0.0001
الموازنة العامة	27.82342	18.39771	0.0018
أسعار النفط العالمية	7.408314	3.841465	0.0065
المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2,1) للمد (2003-2021) وباستخدام برنامج E-views 12.			

من خلال الجدول (٥) نجد أن كافة المتغيرات الداخلة في النموذج ذو علاقة تكاملية مشتركة مع بعضها البعض في مستوى المعنوية (٥٪)، وبهذا يتم رفض فرضية العدم التي تشير إلى عدم وجود علاقة إحصائية معنوية بين المتغيرات داخل النموذج. وقبول الفرضية البديلة التي تقر بوجود علاقات تكاملية مقبولة اقتصاديا وإحصائيا وقياسيا.

ت- تحديد فترة التأخير المثلى للنموذج

لغرض إجراء تحليل نموذج VAR، لا بد من معرفة عدد فترات الإبطاء أو المتخلفات المثلى لمتغيرات النموذج ويوضح ذلك في الجدول (٦)

جدول(٦)

عدد التأخيرات أو التخلفات لنموذج VAR لمتغيرات البحث

Lag	LogL	LR	FPE	AIC	SC	HQ
0	-622.6868	NA	1.86e+30	78.21086	78.35572	78.21827
1	-601.4965	*31.78545	*4.18e+29	*76.68707	*77.26651	*76.71674
2	-588.2920	14.85510	2.89e+29	76.16150	77.17552	76.21343
3	-581.1395	5.364416	5.77e+29	76.46661		
				77.84104		
				76.39243		
معيار التنبؤ النهائي				FPE	اختبار LR	LR
معيار شوارتز				SC	معيار اكايك	AIC
					ومعيار هانان كوين	HQ
*تشري إلى عدد التخلفات أو الإبطاء المثلى، وجميع الاختبارات عند مستوى المعنوية (5%).						
المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2,1) للمد (2003-2021) وباستخدام برنامج E-views 12.						

وتشير نتائج الجدول (٦) إلى أن المدة الأولى هي مدة الإبطاء المثلى وذلك بالاعتماد على اختبار (LR،FPE،AIC، SC، HQ)

ث- اختبار السببية

يوضح هذا الاختبار اتجاه السببية بين الميزان التجاري والموازنة العامة وأسعار النفط العالمية في العراق خلال مدة البحث .

الجدول (٧)

نتائج اختبار السببية

Pairwise Granger Causality Tests		
الفرضية الصفرية	F-Statistic	.Prob
أسعار النفط العالمية لا تؤثر في الميزان التجاري	5.23716	0.0411
أسعار النفط العالمية لا تؤثر في الموازنة العامة	5.52360	0.0291
الميزان التجاري لا تؤثر في الموازنة العامة	8.59194	0.0136
الموازنة العامة لا تؤثر في الميزان التجاري	4.34824	0.0497

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على البيانات الجدول (2,1) للمدة (2003-2021) وباستخدام برنامج E-views 12.

من خلال اختبار السببية يظهر أن هناك علاقة سببية ذات اتجاهين بين الميزان التجاري والموازنة ، لذا يمكن أن نقبل بالفرضيات الآتية:

- أسعار النفط العالمية تؤثر في الميزان التجاري عند مستوى المعنوية (٥٪)
- أسعار النفط العالمية تؤثر في الموازنة العامة عند مستوى المعنوية (٥٪)
- الميزان التجاري تؤثر في الموازنة العامة عند مستوى المعنوية (٥٪)
- الموازنة العامة تؤثر في الميزان التجاري عند مستوى المعنوية (٥٪)

ج- اختبار استقرارية النموذج

للتأكد من استقرارية النموذج (VAR) نستخدم اختبار الجذور العكسية ، ويعتبر النموذج مستقرا إذا كانت كل الجذور أقل من الواحد (أي إنها تقع داخل دائرة الوحدة)، والجدول (٨) والشكل (١) يبين نتائج هذا الاختبار.

جدول (٨) والشكل (١) يوضح استقرارية النموذج (VAR)

Roots of Characteristic Polynomial
Endogenous variables: PO BP TD
Exogenous variables: C
Lag specification: ١ ٢
Date: ٠٨/٠١/٢٣ Time: ١٤:١٤

Root	Modulus
٠,٨١١٤٦٨ - ٠,٢٨٤٨٧٩i	٠,٨٦٠٠٢١
٠,٨١١٤٦٨ + ٠,٢٨٤٨٧٩i	٠,٨٦٠٠٢١
٠,٠٨٢١٧٠ - ٠,٧٦٦٦٣٢i	٠,٧٧١٠٢٣
٠,٠٨٢١٧٠ + ٠,٧٦٦٦٣٢i	٠,٧٧١٠٢٣
٠,٣٩٢٤١١ - ٠,٥٥٤٢٩٤i	٠,٦٧٩١٣٨
٠,٣٩٢٤١١ + ٠,٥٥٤٢٩٤i	٠,٦٧٩١٣٨

No root lies outside the unit circle.
VAR satisfies the stability condition.

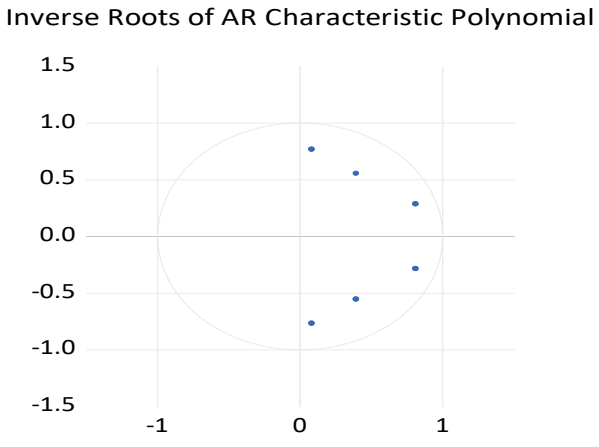

من خلال الجدول (٨) والشكل (١) نلاحظ أن جميع الجذور ذات قيمة أقل من الواحد، وتقع كلها داخل دائرة الوحدة، وبالتالي فإن النموذج المقدر مستقر .

ح - تقدير النموذج VAR

مـن خـلال نمـوذج موجـه الانحـدار الـذاتي وبنـاء عـلى مخرجـات برنامـج (Eviews ١٢-) الموضحـة في الجـدول (٩) تـم تحديـد معلـمات النمـوذج كـما يـأتي:-

الجدول(٩)

نتائج تقدير النموذج VAR

Vector Autoregression Estimates			
	LBP	LTD	LPO
(LBP (-1	0.001018	0.406509	-0.302140
	(0.11503)	(0.15646)	(0.00557)
	[0.00885]	[2.15807]	[0.38412]
(LTD (-1	0.801113	0.648081	-0.931206
	(0.00014)	(0.26586)	(0.090106)
	[7.85113]	[2.43772]	[0.73223]
(LPO (-1	-0.282142	-0.5940108	0.460481
	(0.42010)	(1.01611)	(0.26253)
	[0.47640]	[-0.55054]	[1.75403]
C	5.983939	29833.89	2.371187
	(23.6346)	(44307.8)	(1.14476)
	[0.25319]	[0.67333]	[2.07133]
R-squared	0.877324	0.895322	0.852413
Adj. R-squared	0.843867	0.873137	0.823071
F-statistic	26.22229	29.36652	23.29377

المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2,1) للمدة (2003-2021 وباستخدام البرنامج(E-views 12).

LBP = ٥,٩٨٣٩٣٩+٠,٠٠١٠١٨LBP (-١) + ٠,٨٠١١١٣ LTD (-١) - ٠,٢٨٢١٤٢LPO (-١)

LTD = ٢٩٨٣٣,٨٩ + ٠,٤٠٦٥٠٩LBP (-١) +٠,٦٤٨٠٨١LTD - ٠,٥٩٤٠١٠٨ LPO (-١)

التحليل الاقتصادي لذلك النموذج VAR) (يتبين من خلال الجدول (٩):

١- يبـين لنـا النمـوذج الأول في الجـدول (٩) أن هنـاك علاقـة طرديـة بـين عجـز الموازنـة العامـة وعجـز الميـزان التجـاري في نفـس مـدة التباطـؤ(١) مـدة زمنيـة، بينـما أثـرت أسـعار النفـط سـلباً في عجـز الموازنـة العامـة ، أي أن زيـادة أسـعار النفـط بنسـبة ١٪ تـؤدي إلى انخفـاض العجـز في الموازنـة بمقـدار (٠,٢) ، وهـذا مطابـق للنظريـة الاقتصاديـة.

٢- ويؤكـد لنـا النمـوذج الثـاني بـأن هنـاك علاقـة طرديـة بـين عجـز الميـزان التجـاري وعجـز الموازنـة العامـة خـلال مـدة المتباطـئ (١) ، حيـث أنـه كلـما زاد عجـز الميـزان التجـاري يـزداد عجـز الموازنـة العامـة والعكـس صحيـح ، بينـما أثـرت أسـعار النفـط سـلباً عـلى عجـز الميـزان التجـاري ، أي أن زيـادة أسـعار النفـط بمقـدار ١٪ تـؤدي إلى انخفـاض عجـز الميـزان التجـاري بمقـدار (٠,٥) ، وهـذا مطابـق للنظريـة الاقتصاديـة .

٣- النمـوذج الثالـث لا يتفـق تمامـا مـع المنطـق والنظريـة الاقتصاديـة، لأن سـعر النفـط هـو متغـير خارجـي يتأثـر

بعوامل خارجية، ولا يعتمد بشكل مباشر على عجز الموازنة العامة أو عجز الميزان التجاري. تمت إضافة هذا المتغير الخارجي من أجل توضيح تأثيره في المتغيرين فقط. حيث إن عجز الميزان التجاري يتأثر بشدة بتقلبات أسعار النفط العالمية، وبالنسبة للموازنة العامة، فإنها تعتمد بشكل كبير على إيرادات النفط .

كما يتبين من الجدول (٩) أن معامل التحديد ومعامل التحديد المعدل (R-Squared وAdjusted R٢) مرتفعة في النماذج المقدرة، وهذا يدل على أن المتغيرات المستقلة الممثلة في النماذج توضح نسبة كبيرة من سلوك المتغير التابع .

د- الاختبارات التشخيصية للنموذج المقدر

من أجل فحص صلاحية النموذج المقدر وإمكانية تطبيقها في الحياة العملية حالياً ومستقبلاً، وكذلك لغرض إعطاء الثقة لصانع القرار، وكذلك يمكن أن يستخدم النموذج المقدر لأغراض التنبؤ، فإنه من الضروري أن يكون النموذج المقدر خاليا من المشاكل القياسية أو أن يتجاوز غالبية المشاكل القياسية. يلخص الجدول الآتي نتائج هذه الاختبارات التشخيصية:

الجدول(١٠)

الاختبارات التشخصية للنموذج المقدر

المشاكل القياسية ونوع الاختبار	اختبارات تشخيصية لنموذج(VAR)*		تقييم الاختبار
مشكلة الارتباط الذاتي Breusch-Godfrey Test	Prob. Chi-sq = 0.79 > 0.05		لا توجد المشكلة
مشكلة عدم تجانس التباين (ARCH)	Prob. Chi-sq = 0.53> 0.05		لا توجد المشكلة
مشكلة التوزيع الطبيعي للبواقي Skewness Kurtosis Jarque-bera	Prob. Chi-sq Ske = 0.68> 0.05 Prob. Chi-sq Kur= 0.65> 0.05 Prob. Chi-sq J.B = 0.83> 0.05		لاتوجد المشكلة
*ان نموذج VAR يستخدم للتغلب على التعدد الخطي بين المتغيرات لذا لايجرى اختبار الارتباط الخطي المتعدد			
المصدر / من إعداد الباحث بالاعتماد على بيانات الجدول (2,1) للمدة(2003-2021 وباستخدام برنامج (E-views 12)			

من خلال الجدول (١٠) ومن خلال استخدام النماذج (VAR) والتنسيق بينهما، يتبين أنه ليس هناك دليل على وجود أي من المشاكل القياسية الجديرة بالذكر. واجتياز النماذج كافة الاختبارات الإحصائية ، وذلك دليل على حسن استخدامها (النماذج).

الاستنتاجات والمقترحات

الاستنتاجات

١- توصلت نتائج البحث إلى وجود علاقة سببية متبادلة بين عجز الموازنة العامة والعجز التجاري في العراق للمدة (٢٠٠٣-٢٠٢١) وهذا ما لا يوافق على النظرية الكينزية ونظرية التكافؤ الريكاردي والسبب في ذلك يعود إلى جملة من الأسباب منها انخفاض مساهمة الضرائب بنسبة قليلة جدا في هيكل الإيرادات العامة، والجهاز الإنتاجي غير المرن، وثبات سعر الصرف، وعرض النقد أصبح متغيراً الداخلياً تابعاً وعدم فعالية أسعار الفائدة كأداة نقدي أو كأداة لتحفيز الاستثمارات كما يتسم الإقتصاد العراقي بأنه إقتصاد ريعي وكل هذه الأسباب أدت إلى نتائج مختلفة عن النظريتين السابقتين.

٢- تم تقدير النموذج (VAR) لتقدير العلاقة بين متغيرات عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري وأسعار النفط العالمية، حيث يؤثر عجز الموازنة العامة إيجابيا في عجز الميزان التجاري ، أي كلما زاد العجز في الموازنة العامة زاد العجز في الميزان التجاري والعكس الصحيح ، ويؤثر عجز الميزان التجاري إيجابيا في عجز الموازنة العامة ، أي وجود العلاقة الطردية بين الميزان التجاري والموازنة العامة ، وهذا ما يوافق مع نتائج اختبار السببية.

٣- كما توصلت نتائج تقدير النموذج (VAR) بأن هناك علاقة سلبية بين تقلبات أسعار النفط العالمية وبين عجز الموازنة العامة وعجز الميزان التجاري . حيث يعتمد تمويل الموازنة العامة في العراق على إيرادات النفط بشكل شبه كلي، فكلما زادت أسعار النفط زادت الإيرادات النفطية وبالتالي زيادة الإيرادات العامة وانخفاض عجز الموازنة العامة في العراق والعكس صحيح من جانب ومن جانب آخر بالنسبة للميزان التجاري العراقي الذي يعتمد على سلعة وحيدة هي (النفط الخام) في حجم الصادرات الكلية فإن ارتفاع أسعار النفط يؤدى إلى زيادة الصادرات النفطية وزيادة حجم الصادرات الكلية وانخفاض عجز الميزان التجاري والعكس صحيح.

٤- تلعب تقلبات أسعار النفط العالمية الدور كبير في إحداث العجز التوأم في الاقتصاد العراقي .

٥- أن الاختبارات التشخيصية أكدت على قوة وصحة نتائج النموذج المقدر .

المقترحات

١- بما أن قطاع النفط يؤثر بشكل مطلق على العجز التوأم في العراق حيث يتسع هذان العجزان عند انخفاض أسعار النفط العالمية ويتقلص عند ازدياد أسعار النفط، لذا من الضروري العمل على تنويع الإيرادات والصادرات والاعتماد بشكل كبير على الضرائب والإيرادات غير النفطية كأحد عوامل زيادة الإيرادات العامة، والاهتمام برفع وتطوير كفاءة القطاعات الإنتاجية خارج قطاع النفط لأجل تنويع الصادرات وتقليل الاعتماد على الخارج وتحقيق تنمية مستمرة ومستديمة ، وكل هذا من أجل أن لا يكون الإقتصاد العراقي والعجزان رهينا بتقلبات أسعار النفط العالمية.

٢ - العمل على تحقيق الاستقرار الأمني ومحاربة الفساد والتهرب الضريبي الذي يعتبر من الأسباب الرئيسية لنقص الإيرادات العامة.

٣- الإستفادة من الإيرادات النفطية خاصة في السنوات التي تحقق فيها الفائض في الموازنة العامة وتوجيه هذه الإيرادات إلى الاستثمارات الإنتاجية غير النفطية والبنية التحتية الأساسية.

٤- العمل على التنسيق بين السياسات المالية والنقدية والتجارية من خلال تطوير أدواتها ليساهم في زيادة الإنتاج فضلاً عن التقليل من العجز التوأم .

The nature of the twin deficit in light of the oil economy, the case of Iraq: an analytical and econometric study

Abstract

This research seeks to test the nature and validity of the theory of twin deficits in the Iraqi economy according to the theories that explain it, and the use of the autoregressive model (VAR) and the test of causality. The analytical and measurement results showed that the twin deficit theory is realized in the Iraqi economy, but it cannot be explained according to the Keynesian and Ricardian theory, due to the reality of our economy, where most of the variables of our economy depend on changes in oil prices. The coincidence of the two deficits depends on oil prices because the trade balance is almost completely dependent on oil exports. The same applies to the general budget, which depends mainly on oil revenues.

Keywords: trade balance deficit, general budget deficit, international oil prices, Iraqi economy

سروشتی کورتهێنانی دوانه له ژێر ڕۆشنایی ئابووری نەوت، کەیسی عێراق: لێکۆڵینەوەیەکی شیکاری و ئابووری پێوانه

پوختە

ئەم توێژینەوەیە هەوڵدەدات سروشت و ڕەوایەتی تیۆری کورتهێنانی دوانە لە ئابووری عێراقدا بەپێی ئەو تیۆرییانەی کە ڕوونی دەکەنەوە تاقیبکاتەوە، هەروەها بەکارهێنانی مۆدێلی ئۆتۆڕیگریسیڤ (VAR) و تاقیکردنەوەی هۆکارگەرایی، ئەنجامەکانی شیکاری و پێوانەکردن ئەوە دەرکەوتووە تیۆری کورتهێنانی دوانە لە ئابووری عێراقدا بەدی دێت، بەڵام ناتوانرێت بەپێی تیۆری کینزی و ڕیکاردی ڕوون بکرێتەوە، ئەمەش بەهۆی واقیعی ئابووریی ئێمەوە، کە زۆربەی گۆڕاوەکانی ئابووریمان پشت بە گۆڕانی نرخی نەوت دەبەستن دوو کورتهێنانەکە پەیوەستە بە نرخی نەوتەوە چونکە هاوسەنگی بازرگانی نزیکەی تەواو وابەستەی هەناردەکردنی نەوتە، هەمان شت بۆ بودجەی گشتی دەگونجێت کە بە شێوەیەکی سەرەکی پەیوەستە بە داهاتی نەوتەوە.

وشەی سەرەکی: کورتهێنانی هاوسەنگی بازرگانی، کورتهێنانی بودجەی گشتی، نرخی نەوتی نێودەوڵەتی، ئابووری عێراق

المصادر والمراجع :

أولاً / المصادر الأنكليزية.

Sakyi,D. , Opoku, E.E.O. (2016). The twin deficits hypothesis in developing countries: Empirical evidence for Ghana. Working paper International Growth Centre.

Mehta, D. , Mallikarjun,M. (2023). Impact of fiscal deficit and trade openness on current account deficit in India: new evidence on twin deficits hypothesis. Economic A Emerald Publishing Limited, 117-. doi:DOI 10.1108/ECON-070091-2022-

ALAKBAROV,N., ŞAŞMAZ,M. Ü. (2020). ANALYSIS OF TWIN DEFICIT PROBLEM AND FELDSTEIN-HORIOKA HYPOTHESIS: AN EMPIRICAL INVESTIGATION FOR OECD COUNTRIES. International Journal of Management Economics and Business, 16(3), 496497-. Rath,S.S., Dash,S., Sharma,M.K. (2020). Dynamic Relationship between Trade Balance and Macroeconomics Variables in India. Test Engineering and Management, 83, 399418-. doi:ISSN: 0193-4120

Akbaş,Y. E ., Lebe, F. (2016). CURRENT ACCOUNT DEFICIT, BUDGET DEFICIT AND SAVINGS GAP: IS THE TWIN OR TRIPLET DEFICIT HYPOTHESIS VALID IN G7 COUNTRIES? 25(3), pp. ٣-٢.

ثانياً/ المصادر العربية

ضيف ، أحمد ، وعيل ميلود. (٢٠٢٠). علاقة عجزالميزان التجاري بعجزالموازنة العامة في الجزائر (اختبار فرضية العجز التوأم) دراسة قياسية للفترة (١٩٩٠-٢٠١٧). مجلة معهد العلوم الاقتصادية، ٢٣(٢)، ٥٠.

أحمد ، خالد إبراهيم سيد. (٢٠١٩). العلاقة بين عجز الموازنة العامة للدولة و عجز ميزان الحساب الجاري في مصر. المجلة العلمية التجارة والتمويل, ٣٩(١), ٣٩٦.

البنك المركزي العراقي. (٢٠٢١). التقرير الاقتصادي السنوي. العراق: المديرية العامة للإحصاء والابحاث.

الجنابي ، نبيل مهدي. (٢٠١٢). اثار عجز الموازنة العامة الاتحادية على الميزان التجاري العراقي دراسة قياسية للمدة (٢٠٠٣-٢٠١١). مجلة الكوت للعلوم الاقتصادية والادارية, ٤(٨), ٦.

السيد ، أشرف محمد. (٢٠٢٢). اختبار فرضية العجز الثلاثي في القتصاد المصري باستخدام أسلوب الانحدار الذاتي غير الخطي ذي الفجوات المبطأة. الملجلة العربية للإدارة, ٤٢(٢), ١١٤.

أمين ، تمار. (٢٠١٨). اختبار سببية toda- yamamoto - بين عجز الموازنة و الميزان التجاري في الجزائرللفترة (١٩٩٠-٢٠١٦). مجلة الدراسات المالية والمحاسبية والإدارية, ١(٥), ٢٥٥.

جار النبي ضحية ، جار النبي بابو ، حامد ، ذو النون محمد. (٢٠٢٣). إختبار فرضية التكافؤ الريكاردي في تحديد سلوك العجز المزدوج في السودان دراسة قياسية خلال الفترة من ٢٠٠٠-٢٠٢٢. مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية، ٤(٧)، ٥٠.

والي ، صابرين عدنان ، كاظم ، ايمان عالء. (٢٠٢٠). أثر تقلبات سعر الصرف في الموازنة العامة للعراقحالة دراسية للمدة (٢٠٠٤-٢٠١٨). مجلة حمورابي للدراسات, ٨(٣٥), ١١٧.

صالح ، عمر بويدي. (٢٠١٧). تحميل أثر أسعار النفط عمى بيكمية الموازنة العامة في العراق لمدة (٢٠٠٤-

٢٠١٥). مجلـة جامعـة الانبـار للعلـوم الاقتصاديـة والاداريـة، ٩(١٧)، ٩٧.

جديتـاوي ، قاسـم محمـد ، طراونـة ، محمـد سـليمان. (٢٠١٥). العجـز التـوأم دراسـة حالـة الأردن للفـترة (٢٠١٠-١٩٨٠). المجلـة الأردنيـة للعلـوم الاقتصاديـة، ٢(١)، ٢.

موسـاوي ، وردة. (٢٠١٦) تحليـل العلاقـة بـين العجـز المـوازني والتـوازن الخارجـي في الاقتصـاد الجزائـري للفـترة (١٩٩٠-٢٠١٠). مجلـة الاقتصـاد والتنميـة, ٤(٢), ٢٢٢.

بوعالـق ، نـورة ، آيـت ، يحـي سـمير. (٢٠٢٣). علاقـة الإنفـاق الحكومـي بالعجـز التـوأم في الجزائـر-١٩٧٠-٢٠٢٠. مجلـة الاقتصـاد والماليـة، المجلـد ٩ (العـدد١)، ١٨٨-١٨٩.